هل حقاً "سياسة الإفلات من العقاب" هي السائدة؟!

من يحاسب عندما يكون "التشريعي" في أضعف حالاته الرقابية على الأجهزة الأمنية؟!

المجلس التشريعي.. دور مفقود!

كتب يوسف الشايب

لعل أحداث غزة المؤسفة، والاقتتال الذي حصد أرواح العشرات من الفلسطينيين، برصاص فلسطيني، ومشاركة القوات الأمنية على اختلاف مهماتها ومرجعياتها، كالقوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية، وقوات حرس الرئيس، والأجهزة الأمنية الأخرى التابعة للرئيس محمود عباس، أكبر دليل على ابتعاد جميع هذه الأجهزة عن الأهداف التي وجدت من أجلها، ألا وهي حماية أمن المواطن، لدرجة أن بعض المواطنين باتوا يطالبون بتسميها "أجهزة رعب"، بدلاً من "أجهزة أمن".

وفي هذا الإطار، أرسلت أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، مؤخراً، رسالة إلى كل من عباس وهنية، تدعوهما فيها إلى جعل عملية بناء قوة أمنية تحترم الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني بأكمله، وتعمل تحت مظلة حكم القانون، الأولوية القصوى لحكومة الوحدة الوطنية، مشددة على أنه ينبغي على القائدين اتخاذ الإجراءات اللازمة لكسر النمط السائد من الإفلات من العقاب، الذي أدى إلى تفاقم العنف فيما بين الفصائل في الأراضي الفلسطينية، وفيما بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن الموالية للرئيس عباس في حركة "فتح"، ولرئيس الوزراء هنية في حركة "حماس"، على حد تعبيرها.

وقالت خان: يتعين أن يتصدى أي اتفاق بين الجانبين لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قواتهما، وضمان وضع حد للنمط السائد من الإفلات من العقاب الذي سمح لوقت طويل، وحتى اليوم، بأن يفلت المسلحون بفعلتهم، وبأن يكرروا ارتكاب جرائمهم، مضيفة أنه على قادة "فتح" و"حماس" أن يرتبوا أوضاع بيتيهما، كي يضعا حداً لتفشي العنف الداخلي الذي أزهق أرواح العديد من الفلسطينيين.

ودعت منظمة العفو الدولية إلى التحرك على وجه السرعة من أجل ضمان أن يكون توظيف أفراد قوات الأمن، وسلطات المقاضاة، وتدريب هؤلاء، بعيداً عن السيطرة السياسية الحزبية المتحيزة، وأن يكون هؤلاء مسؤولين أمام المجتمع الذي يخدمونه، وضمان عدم السماح لأية جماعات أو أفراد باستخدام الأسلحة النارية أو الذخائر، أو بحملها، على نحو يعرض أمن الآخرين للخطر، علاوة على إصدار تعليمات واضحة لا غموض فيها إلى جميع أفراد قوات الأمن، بأنه ستتم محاسبة أي شخص يسيء استخدام سلطته أو ينتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك مقاضاته جنائياً إذا ما تطلب الأمر ذلك، وإيجاد آلية لضمان الإشراف المستقل وغير المتحيز وغير المتحزب على قوات الأمن، إضافة إلى اتخاذ تدابير لضمان التحقيق في جميع أعمال القتل والاختطاف وأية هجمات ضد المدنيين، على وجه السرعة، وعلى نحو شامل وغير متحيز، وتقديم الأشخاص المسؤولين عن مثل هذه الجرائم إلى العدالة، ضمن إجراءات تفي بمقتضيات المعايير المعترف بها دولياً للمحاكمة العادلة، ودون اللجوء إلى فرض أحكام بالإعدام.

ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والكثير من الانتقادات الداخلية والدولية توجه إلى آلية عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على تنوعها، سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، أو التعيينات على أسس حزبية، أو الإفلات من العقاب، أو استغلال المنصب، وإساءة استخدام السلطة، بغض النظر عن مساحات النفوذ التي يوفرها هذا الموقع أو ذاك في جهاز أمني فلسطيني، ما دفع المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، وحتى العديد من الحكومات الغربية، للمطالبة بإصلاح حقيقي في الأجهزة الأمنية، لم يلمسه المواطن، ولا المؤسسات والدول الداعية، حتى اللحظة، ما يطرح تساؤلات عديدة، حول الرقابة على الأجهزة الأمنية في الجانبين المالي، والسلوكي، سواء الرقابة الداخلية، أم رقابة المجلس التشريعي، وكذلك دور مؤسسات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية بذلك، لاسيما أن استطلاعات رأي عديدة، أكدت على عدم ثقة معظم الفلسطينيين بالأجهزة الأمنية، واعتقادهم بأنها تساهم بشكل أو بآخر بتعزيز حالة الفلتان الأمني، الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية، منذ العام ٢٠٠٢، وبالتحديد مع تدمير قوات الاحتلال للبنية التحتية لهذه الأجهزة، وبخاصة في الضفة الغربية، إثر ما عرف بعملية "السور الواقي"، وما تبعه من انتشار مكثف للمسلحين من الأجنحة المسلحة للفصائل ومن خارجها.

الرقابة الداخلية

ويرفض العقيد عدنان الضميري، مدير العلاقات العامة والإعلام للمحافظات الشمالية في الشرطة الفلسطينية، الحديث عن "الإفلات من العقاب" للمخالفين للقانون من أفراد الأجهزة الأمنية، كسياسة أو ظاهرة، وبخاصة في جهاز الشرطة، منوهاً إلى أن ثمة آليتين لتنفيذ العقاب بحق المخالفين للقانون من أفراد الشرطة، الأولى انضباطية داخلية، تقوم بها إدارة أمن الشرطة، وهي إدارة متخصصة بمحاسبة ومعاقبة المخالفين للقانون من أفراد الشرطة في المسائل الانضباطية، بما يشتمل على الطرد من الخدمة، والحبس، والتوقيف، وحسم الراتب، وتخفيض الرتبة أو تجميدها، كعقوبات داخلية في حال ورود مخالفات من قبل المنتسبين لجهاز الشرطة.

ويقول الضميري: في العام الماضي، سجلت الشرطة ٥٥٩ حالة ضبط وعقوبة فرضت على أفراد في الشرطة بالضفة الغربية، نتاج مخالفات انضباطية ونظامية، أما الآلية الثانية فتتعلق بارتكاب أفراد من الشرطة مخالفات جنائية، حيث يتم حينها تجريد المخالف من رتبته ولباسه العسكري، ويحال إلى القضاء المدني. وتمت إحالة العديد من أفراد الشرطة بتهم عدة، على رأسها تهم القتل العمد، وهناك سجناء كانوا يشغلون رتباً متنوعة في جهاز الشرطة الفلسطينية، قبل ارتكابهم جرائمهم.

ويشدد على التعاون الكبير بين الشرطة، والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، "وهم يدركون تماماً أن مؤسساتنا، ومقارّنا، ومكاتبنا، وسجوننا، مفتوحة لهم، على الدوام"، ويقول: لا يوجد لدينا ما نخفيه .. من يخالف القانون يعاقب، وبخاصة إذا كان من أفراد الشرطة، وإن كنا نعاني من بعض الإشكالات في هذا الاتجاه.

وحول هذه الإشكالات، يفصّل الضميري: في الفترة الأخيرة، تم ضم العديد من المسلحين، من "المطاردين"، أو "المطلوبين" لقوات الاحتلال، إلى الأجهزة الأمنية، أو سجلوا على قوائم هذه الأجهزة، وهم قرابة الثلاثة آلاف شخص، ممن لا يمتلكون أية خبرة أمنية، بل إن معظمهم لا يمارس عمله في الجهاز الذي انتسب إليه لأسباب أمنية، أو غير ذلك، وعلى الرغم من أن أياً منهم لم ينضم إلى الشرطة، فإننا نعاني من سلوكيات بعضهم المخالفة للقانون، وعدم قدرتنا على ضبطهم وإحضارهم، وإعمال القانون عليهم، فهم من الناحية الرسمية والقانونية أعضاء في أجهزة أمنية أخرى، وبالتالي ليس من حق الشرطة، حسب القانون، ملاحقتهم، كونهم مسجلين كعسكريين، وبالتالي المسؤول عن إنفاذ القانون عليهم هي الشرطة العسكرية، والانضباط العسكري، والمحاكم العسكرية، علاوة على مسؤولية كل جهاز عن أفراده، وهو ما ينطبق على أفراد الأجهزة الأمنية الأخرى، من غير المطاردين، كما أننا نعاني من مشكلة أخرى مع المطاردين، حتى من غير المنتسبين للأجهزة الأمنية، فلو ارتكب أحدهم مخالفة جنائية، وقمت باحتجازه، قد يأتي جيش الاحتلال، ويعتقله من داخل السجن الفلسطيني، وقد فعلها مراراً، وهنا باتت القضية سياسية، فجيش الاحتلال لا يحترم أنظمة وقوانين السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا يجعلنا نقف عاجزين أمام ذلك.

ويؤكد أنه "في حال أصدرت النيابة العامة، أو المحاكم المدنية، أوامر جلب وإحضار للشرطة، بحق أي شخص، سواء أكان عسكرياً، أم مطارداً، وفي حال إقرار أن هذه القضية تتبع القضاء المدني، وليس العسكري، تعمل الشرطة على تنفيذ هذه الأوامر، كجهة تنفيذية مدنية، وليست عسكرية، وتم جلب العديد من العسكريين المخالفين للقانون. وكما أسلفت، بعضهم لا يزال محتجزاً في سجون السلطة الوطنية الفلسطينية.

ووفق الضميري، فإن كل جهاز أمني فلسطيني يشتمل على إدارة لضبط الأمن الداخلي، وهي المسؤولة عن مراقبة سلوك أفراد الجهاز، ومعاقبتهم حال مخالفة القانون، وفق الإجراءات الانضباطية، وفي حال تسببت مخالفتهم للقانون بأضرار على أشخاص مدنيين، فإن القضاء المدني يبت في الأمر، بعد نزع الصفة العسكرية عن مرتكب الجنحة أو الجريمة، ما لم تحول القضية للقضاء العسكري، والمحكمة المدنية والعسكرية هما من تحددان تبعية هذه القضية أو تلك للقضاء المدني أو العسكري.

ويقول الضميري: الواقع في قطاع غزة أكثر قتامة منه في الضفة الغربية، مع أن هذا لا يعني أن ثمة إشكالات في اتجاه ما تسميه بعض المؤسسات الدولية "الإفلات من العقاب"، لكن بعض الحالات لا تشكل ظواهر كبيرة في الضفة، على الرغم من أن العقبات الإسرائيلية أمام قيام الأجهزة الأمنية بمهامها كبيرة، وحالة الانفلات الموجودة، التي يتشابك فيها النضال الوطني، وبعض المخالفات القانونية، وهذا يعيدنا إلى قضية المطاردين، فلو أن أحدهم، على سبيل المثال، لم يلتزم بنفقة مطلقته، أو قام بأية مخالفة قانونية، فإنني لا أستطيع ضبطه وسجنه، لما يشكله ذلك من خطر على حياته من قبل جيش الاحتلال، في حال تم العثور عليه أصلاً، ويؤكد: البعض قد يستغل ذلك للإفلات من العقاب مرحلياً، ولكن على المدى البعيد كل من ارتكب جنحة أو جريمة لا بد أن يعاقب .. وفي الكثير من حالات فوضى السلاح، لا تتدخل الشرطة، وبخاصة لكون الكثير من الأحداث لا تقدم شكاوى بخصوصها، ثم إن المشكلة سياسية، وحين يرفع السياسيون الغطاء عن هذه المجموعات المسلحة، التي بعض أفرادها محسوبون على هذا الجهاز أو ذاك، فإنه لن يفلت أحد من العقاب.

ويعترف الضميري أن الأحداث المؤسفة في غزة، من اقتتال داخلي، حدث قبل اتفاق مكة، ومشاركة الأجهزة الأمنية على اختلاف توجهاتها في أتونها، شوهت صورة هذه الأجهزة، وعززت مقولة الإفلات من العقاب، التي تتحدث عنها منظمة العفو الدولية، وغيرها.

وبخصوص الرقابة المالية داخل جهاز الشرطة، يقول: نحن جزء من الإدارة المالية العسكرية التي تخضع لوزارة المالية، ونخضع لرقابة هذه الإدارة فيما يتعلق بأوجه الصرف والميزانيات، كما أن جهاز الشرطة يتضمن إدارة مالية للشرطة، تمارس بدورها رقابة مالية داخلية، وتخضع لرقابة الإدارة المالية العسكرية من جهة، والرقابة العامة والتفتيش داخل الشرطة، مؤكداً أنه من الصعب بمكان، في وجود نظام كهذا الحديث عن أي فساد مالي داخل جهاز الشرطة.

ويرفض الضميري تعميم فكرة فساد الأجهزة الأمنية، ويقول: قد يكون بعض الأفراد في الشرطة قاموا بتجاوزات مالية ما، لكن هذا لا يعني أن جهاز الشرطة كله فاسد، وهي حالات قليلة ومحدودة، وبخاصة أن لا مدخولات مباشرة من المواطنين إلى جهاز الشرطة، فالمخالفات والغرامات تدفع لدى المحاكم، مضيفاً: العديد من الجهات الممولة ساهمت بشكل أو بآخر في تعزيز الفساد لدى البعض، عبر برامجها التي تبتعد عن الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني، وعبر تعزيز مفهوم "السمسرة" التي يمارسها عاملون في مؤسسات تمويلية قبل غيرهم، فمثلاً كانوا يسجلون علينا "مليون دولار" بدل ورش تدريب، وهي أموال تحتسب من الأموال المقدمة للشعب الفلسطيني، والملفت أن ثلاثة أرباع المليون كانت تذهب كمصروفات ورواتب للمدربين الذين يحضرونهم .. مؤسساتهم فاسدة، وعلمت البعض الفساد، ولا يمكن لأي من المؤسسات الدولية المانحة المزاودة علينا في هذا المجال.

وحول الأجهزة الأمنية الأخرى، يقول الضميري: لا علم لي إذا كانت تشتمل هذه الأجهزة على دوائر للرقابة المالية، لكن ما أدركه أن الأجهزة الأمنية المعلوماتية، وكما هو الحال في جميع دول العالم، لا تتقدم بميزانيات واضحة، ولا تخضع لرقابة المجلس التشريعي، على سبيل المثال، لأسباب أمنية بالدرجة الأولى، وهذا يحصل بالنسبة للأجهزة الاستخباراتية والمعلوماتية في جميع دول العالم، فالموازنة المنشورة "صفر"، لأن ثمة عملاء سريين، وإنفاقات ليست للنشر، وغير ذلك.

القوة التنفيذية

من جهته، يؤكد إسلام شهوان، الناطق باسم القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، أن القوة "شكلت دائرة قانونية تعمل على التنسيق مع النائب العام، والمحاكم العسكرية، والأجهزة الأمنية الأخرى، لضمان إعادة شيء من الهيبة للقانون، الهدف الذي من أجله أسست القوة، علاوة على تشكيل ما يعرف بالانضباط العسكري داخل القوة، والذي يقوم بمراقبة سلوك أفراد القوة، ومدى مطابقتها للقوانين"، مؤكداً أنه "تمت معاقبة العديد من أفراد القوة، الذين مارسوا بعض الأعمال بصورة ارتجالية تخالف القوانين، حيث اشتملت العقوبات على الفصل التام للبعض، أو خصم جزء من الراتب، أو زيادة عدد أيام العمل، وعقوبات عسكرية أخرى، تبعاً للخرق القانوني الذي قام به هذا العنصر أو ذاك"، كما تحدث عن لجنة تشكلت من قبل النائب العام، ويشارك فيها أفراد من النيابة العامة، ومسؤول الدائرة القانونية في القوة، لمتابعة الإجراءات القانونية للجهاز الأمني المستحدث.

وأكد شهوان أن الرقابة داخل القوة التنفيذية لا تقتصر على الجانب القانوني، والأداء العسكري، بل على الجوانب المالية أيضاً، مشدداً على أن "ما يرد للقوة لا يزيد عما يرد لبقية الأجهزة الأمنية، إلا أنه، ولضمان الشفافية، تم تأسيس دائرة مالية ودائرة محاسبة خاصة بالقوة التنفيذية، لمراقبة آليات صرف المبالغ الواردة"، ويقول: للحقيقة، سجلنا بعض المخالفات، وعلى الرغم من أنها ليست كثيرة أو كبيرة، تم اتخاذ الإجراءات العقابية بحق مرتكبيها .. نحن نفتخر بأننا صادقون مع أنفسنا، ومع شعبنا .. هناك بعض التجاوزات، ونحن نعاقب المسؤولين عنها.

وفيما يتعلق بالتقارير الصحافية، وحتى بعض التقارير الحقوقية، التي تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان في الأجهزة الأمنية، قال شهوان: لدينا علاقات إيجابية مع العديد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، والدولية، ونتعاطى بإيجابية مع الاستفسارات التي تردنا من قبل هذه المؤسسات، ويمكنكم التحقق من ذلك، حتى إننا بصدد الترتيب لزيارة وفد من مؤسسة حقوقية دولية معروفة للكشف على مقار القوة التنفيذية، وأماكن التوقيف والتحقيق، وغير ذلك.

ولا ينكر شهوان أن ثمة تجاوزات فردية لدى البعض فيما يتعلق بآليات التحقيق، عند سؤاله عن تقارير تتحدث عن سقوط مواطن خلال التحقيق معه على يد عناصر من القوة التنفيذية، ويقول: نحن جهاز أمني حديث العهد، وليس جميع أفراده مؤهلين بالدرجة الكافية، ولا يملكون الأدوات الشرطية تماماً كما يجب أن تكون، وللحق نحن من بادر بالاتصال بالطب الشرعي، للوقوف على أسباب الوفاة، ونرحب بتقرير المختصين في هذا المجال، وستجري معاقبة المسؤولين عن ذلك حال ثبات تورطهم في مثل هذه الأعمال، كما أننا مستعدون لتحويل المذنبين للقانون ليأخذ مجراه، حال ثبت عليهم الجرم، فقد سبق أن عاقبنا غيرهم ممن ارتكبوا مخالفات قانونية، ولن نتوانى عن معاقبة أي عنصر يتجاوز القانون، مؤكداً أنه تنظم حالياً دورات تدريبية لأفراد القوة التنفيذية، في الداخل والخارج، ومنها ما يتعلق بالتأهيل الشرطي،